الأمم المتحدة
A/HRC/59/61
الجمعية العامة
Distr.: General
25 April 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
16 حزيران/يونيه – 11 تموز/يوليه 2025
البندان 2 و3 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحقيق تسجيل جميع المواليد

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/52. ويدرس التقرير الجهود المبذولة لتحقيق تسجيل جميع المواليد من خلال التكنولوجيات الرقمية؛ وأفضل ممارساتها وما تصادفه من تحديات وفرص؛ والآليات الممكن استخدامها لسد الفجوة بين عدد الأطفال الذين يبلَّغ عن تسجيل ولاداتهم وعدد الأطفال الذين يحملون فعلياً شهادات ميلاد.

ويسلط مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الضوء، في هذه الدراسة، على العوائق المنهجية والهيكلية التي يواجهها الأطفال ووالداهم ومقدمو الرعاية لهم في الحصول على تسجيل المواليد وشهادات الميلاد، ويقدم توصيات للدول والقطاع الخاص بشأن اعتماد نهج قائم على حقوق الطفل في تسجيل جميع المواليد.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 25/52، إلى المفوض السامي أن يعد، بالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، دراسة شاملة عن استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحقيق تسجيل جميع الولادات، وأفضل ممارساتها وما تصادفه من تحديات وفرص، والآليات الممكن استخدامها لسد الفجوة بين عدد الأطفال الذين يبلَّغ عن تسجيل ولاداتهم وعدد الأطفال الذين يحملون فعلياً شهادات ميلاد، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين.

2- والتمست مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) مساهمات وتلقت 66 ردّاً من الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات النظامية وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني[1].

3- وتعتمد هذه الدراسة على عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تسجيل المواليد والفضاءات الرقمية[2]. ويبحث المفوض السامي فيها العوائق المنهجية والهيكلية التي تحول دون تسجيل الولادة للأطفال ووالديهم ومقدمي الرعاية لهم، بما في ذلك التحديات في العرض والطلب والرقمنة، ويرسم خطوط نموذج لتحقيق تسجيل المواليد وإصدار الشهادات لكل طفل، بسبل منها الرقمنة الآمنة والشاملة للجميع والمبتكرة والفعالة من حيث التكلفة.

ثانياً- تسجيل المواليد

4- تسجيل المواليد هو حق من حقوق الإنسان وهو بمثابة بوابة لحقوق أخرى (انظر الفقرتين 14 و15 أدناه). وهو الوسيلة الرسمية لتسجيل وجود طفل وإنشاء هوية قانونية. وإعمال الحق في التسجيل عند الولادة أمر ضروري لاحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ومنها المساواة وعدم التمييز والجنسية والتعليم والصحة.

5- وتسجيل المواليد هو التقييد المستمر والدائم والإلزامي والمعمم في إطار نظام شامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية[3] لحدوث الولادة وخصائصها، وفقاً للمتطلبات القانونية الوطنية. وهو ينطوي على ثلاث عمليات مترابطة: (أ) التصريح بالولادة لدى أمناء السجل المدني؛ و(ب) تقييد أمناء السجل المدني الرسمي للولادة؛ و(ج) إصدار شهادة ميلاد دليلاً على التسجيل[4].

6- وينبغي أن يتضمن التسجيل اسم الفرد وجنسه وتاريخ ومكان ميلاده، وحيثما أمكن، أسماء الوالدين، وأعمارهما أو تواريخ ميلادهما، وعناوينهما. وتمثل شهادة الميلاد أبرز دليل على اعتراف الدولة القانوني بطفل وينبغي إصدارها على الفور. وينبغي أن تكون عمليات تسجيل المواليد مجانية وبسيطة وفي المتناول، كما ينبغي أن تكون الشهادة الأولى مجانية. وفي هذه الدراسة، تشمل الإشارات إلى تسجيل المواليد شهادات الميلاد، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-inputs-universal-birth-registration-and-use-digital-technologies.

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/children/birth-registration؛ وانظر https://www.ohchr.org/en/topic/digital-space-and-human-rights.

(3) للمزيد عن تسجيل المواليد والإحصاءات الحيوية، انظر A/HRC/33/22.

(4) A/HRC/27/22، الفقرتان 4 و5.

7- وتسجيل المواليد أمر بالغ الأهمية لحماية حقوق الطفل. ويواجه الأطفال غير المسجلين أو الأطفال الذين يفتقرون إلى شهادة ميلاد مستوى أكبر من خطر الإقصاء وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وعمالة الأطفال وتجنيد الأطفال والاتجار بهم[5]. كما أن تسجيل المواليد أساسي في منع وتقليل حالات انعدام الجنسية وحماية الأطفال عديمي الجنسية[6].

8- وكثيراً ما تُطلب شهادات الميلاد لإثبات العمر والهوية وللحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك وثائق الهوية الوطنية والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وحماية الطفل والعدالة. وقد يؤدي عدم التسجيل والافتقار إلى شهادة إلى تحديات تستمر مدى الحياة، بما في ذلك المنع من الحصول على عمل والسفر والمشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع، بما في ذلك التصويت. وعندما لا يتم تسجيل الأطفال بشكل منهجي عند الولادة، قد لا يتم إحصاؤهم في الإحصاءات ويبقون خارج مجال رؤية الدوائر الحكومية، مما يستبعدهم من التخطيط والبرمجة. وهذا السياق يضعهم في حالة من الضعف وقد يؤدي أيضاً إلى ثغرات في الحماية وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان[7].

9- ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فقد كانت توجد على مستوى العالم عام 2024 نسبة 20 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة – 150 مليون طفل – لم يسبق أن قُيدت ولادتهم أبداً. وإضافة إلى ذلك، هناك حوالي 55 مليون طفل دون سن الخامسة سُجلت ولادتهم ولكنهم يفتقرون إلى شهادة ميلاد. وبالجمع بين الفئتين، يعني هذا أن 3 من كل 10 أطفال في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى شهادة ميلاد. بل إن معدل تسجيل المواليد الجدد أقل من ذلك: إذ عن حوالي 37 مليون طفل دون سن عام واحد غير مسجلين، و16 مليون طفل مسجلون ولكن ليست لديهم شهادة ميلاد[8].

10- وبشكل عام، ازداد تسجيل المواليد وضاقت الفجوة بين الأطفال في أفقر البلدان وأغناها. بيد أنه سيتعين التقدم بوتيرة تعادل خمسة أضعاف معدل العقد الماضي لتحقيق تغطية شاملة بحلول عام 2030[9]. ويحتاج العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم إلى زيادة تعزيز استراتيجياتها المحددة الهدف للوصول إلى الأطفال الذين يواجهون تمييزاً متقاطعاً بسبب وضعهم الخاص، مثل الأطفال المهاجرين أو النازحين أو عديمي الجنسية أو أطفال الشعوب الأصلية، من أجل ضمان تسجيلهم جميعاً وتزويدهم بشهادات ميلاد.

11- وبدأت العديد من الدول في اعتماد أنظمة هوية رقمية شاملة، بما في ذلك أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وبإمكان التكنولوجيات الرقمية تسهيل وتحسين تسجيل المواليد. ويمكنها أن تزيد من إمكانية الوصول والكفاءة، وتدعم تكامل النُّظم لتحسين التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها ومعالجة العوائق المالية. ومع ذلك، فإن الاستخدام الظرفي وغير المستدام للتكنولوجيات يؤدي إلى نتائج عكسية ويزيد من الإقصاء ويحد من التمتع بحقوق الإنسان. فتحديات حقوق الإنسان في البنية التحتية العامة الرقمية، بما في ذلك حماية البيانات، والخصوصية، والاستبعاد، وإمكانية الوصول،

(5) المرجع نفسه، الفقرات 17-43.

(6) انظر https://data.unhcr.org/fr/documents/download/109697#:~:text=prevention%20of%20risks%20of%20statelessness&text=This%20is%20because%20birth%20registration,obtaining%20documentation%20that%20proves%20nationality.

(7) A/HRC/33/22، الفقرة 31.

(8) UNICEF, “The right start in life: global levels and trends in birth registration – 2024 update” (New York, 2024), pp. 6 and 8.

(9) المرجع السابق، ص 12.

وإساءة الاستخدام المحتملة للسجلات لأغراض المراقبة أو لأغراض أخرى، موثقة توثيقاً جيداً[10]. وعلاوة على ذلك، قد تواجه التكنولوجيات الرقمية خطر الفشل عندما تكون أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تواجه صعوبات سلفاً.

12- ومن شأن اتباع نهج هجين وشامل للجميع في تسجيل المواليد، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية حسب الاقتضاء ومع الضمانات اللازمة، أن يغير حياة الأطفال.

ثالثاً- الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بتسجيل المواليد

13- يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان إطاراً معيارياً شاملاً وصارماً يشمل التزامات قانونية باحترام حقوق الطفل وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الحق في تسجيله فور ولادته والاعتراف له بالشخصية القانونية. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 6) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 16) على أن لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

14- وتسجيل المواليد عنصر أساسي في الاعتراف أمام القانون في العديد من الأنظمة المحلية وهو ضروري للتمتع بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان وممارستها. وتنص اتفاقية حقوق الطفل (المادة 7) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 24) على حقوق الطفل في أن يُسجل بعد ولادته فوراً وفي اسم والحق في اكتساب جنسية. كما تنص اتفاقية حقوق الطفل (المادة 7) على أن لجميع الأطفال، قدر الإمكان، الحق في معرفة والديْهم وتلقي رعايتهما. كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 15) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5(د)'3') على أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 15) أيضاً على أنه لا يجوز حرمانُ أيّ شخص من جنسيته ولا من حقِّه في تغيير جنسيته تعسُّفاً.

15- ويبرز تسجيل المواليد والهوية القانونية كذلك في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 29) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 18). وبموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً متساوياً للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها (المادة 9(2)).

16- ويجعل الافتقار إلى التسجيل المدني والوثائق ذات الصلة الأشخاص عرضة لانعدام الجنسية وما يرتبط به من مخاطر الحماية، وكثيراً ما يكون تسجيل المواليد أساسياً للحد من حالات انعدام الجنسية ومنعها[11]. وعلاوة على ذلك، بموجب الإجراء 7 من خطة العمل العالمية لإنهاء حالات انعدام الجنسية للفترة 2014-2024، فإن الدول مدعوة إلى ضمان تسجيل المواليد لمنع حالات انعدام الجنسية. وينبغي للدول ضمان إعمال هذه الحقوق بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك[12].

(10) A/74/821، الفقرات 42-52؛ وA/HRC/43/29، الفقرات 31 و33-36.

(11) A/AC.96/1132، الفقرة 13. وانظر أيضاً اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المواد 1-6؛ والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادتان 25 و27.

(12) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 7(2).

17- وينبغي للمؤسسات العامة المسؤولة عن تسجيل المواليد والسياسات العامة ذات الصلة أن تجعل مصالح الأطفال الفضلى اعتباراً أساسياً في جميع الإجراءات التي تؤثر عليهم[13].

18- ويجب على الدول إعمال الحق في تسجيل المواليد من دون تمييز على أساس عرق الطفل أو والديه أو مقدمي الرعاية له، أو لونهم، أو جنسهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو لغتهم، أو دينهم، أو رأيهم السياسي أو غيره من الآراء، أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو وضعهم من حيث الملكية أو الإعاقة أو المولد أو الجنسية أو انعدام الجنسية أو الهجرة أو غيره من الأوضاع. وحثت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولجنة حقوق الطفل الدول الأطراف في اتفاقياتها ذات الصلة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تسجيل جميع الأطفال فور ولادتهم وتزويدهم بشهادات ميلاد، بغض النظر عن وضعهم أو وضع والديهم في الهجرة[14]. وإذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته[15].

19- وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لضمان تسجيل جميع الأطفال عند الولادة عن طريق نظام تسجيل معمم مدار إدارة جيدة يكون باب الوصول إليه مفتوحاً أمام الجميع ومجانياً. ويجب أن تكون هذه الأنظمة مرنة ومتجاوبة مع ظروف الأسرة[16]. كما أوصت الدول الأطراف بتشجيع استخدام نظم تحديد الهوية الرقمية التي تمكّن جميع الأطفال حديثي الولادة من تسجيل ولادتهم والاعتراف الرسمي بهم[17].

20- وقدمت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توصيات بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تسجيل الولادات واستخدام التكنولوجيات الرقمية[18]. وسلطت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين الضوء على الروابط بين عدم التسجيل والهجرة غير الآمنة والحصول على الحقوق وزيادة خطر انعدام الجنسية، داعية إلى تسجيل جميع المواليد[19]. بيد أن المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان أعلن عن قلقه من الآثار المترتبة على حقوق الإنسان عن دولة الرفاه الرقمية، بما في ذلك تسجيل المواليد[20].

21- وتشمل رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية جهات فاعلة خاصة. وتماشياً مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ينبغي للشركات المشارِكة في رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أن تتجنب التسبب أو المساهمة في آثار ضارة بحقوق الإنسان، وينبغي أن تعالج

(13) المرجع نفسه، المادة 3(1)؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 14(2013) بشأن حق الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفُضلى، الفقرة 26.

(14) التعليق العام المشترك رقم 4 للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ورقم 23 للجنة حقوق الطفل (2017) بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالطفل في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة، الفقرتان 20 و21.

(15) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 8.

(16) التعليق العام رقم 7(2020) بشأن إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، الفقرة 24.

(17) التعليق العام رقم 25(2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية، الفقرة 79.

(18) انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان 13/28 و15/34، و25/52؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 7(2020) والتعليق العام رقم 25(2021)؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 17(1989) بشأن حقوق الطفل؛ وCRC/C/AUS/CO/5-6، الفقرة 23؛ وCRC/C/EGY/CO/5-6، الفقرة 19؛ وCRC/C/NAM/CO/4-6، الفقرة 20؛ وCRC/C/GTM/CO/7، الفقرة 21.

(19) A/79/213، الفقرتان 40 و58(س).

(20) انظر A/74/493.

الآثار التي لها يد فيها. ويتوقع من جميع الشركات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وهو أمر بالغ الأهمية لإثبات أن منتجات التكنولوجيا وسياساتها وممارساتها وشروط خدمتها تحترم قانون حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل[21]. وترشد المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية الشركات إلى أفضل السبل للتعامل مع حقوق الطفل وإدماجها في عملياتها.

22- وترمي الغاية 16-9 من أهداف التنمية المستدامة إلى توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030. وتسجيل المواليد جزء لا يتجزأ من الأهداف الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر وعدم المساواة، والعمل اللائق.

23- وقد أدى إعطاء الأولوية بشكل متزايد لتسجيل المواليد والهوية القانونية والتكنولوجيات الرقمية إلى العديد من المبادرات والأطر والتوجيهات السياساتية. وهي تشمل خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، التي وضعت نهجاً منسقاً وشاملاً للهوية القانونية، وفرقة عمل خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، وهي آلية مشتركة بين الوكالات لدعم تنفيذ الخطة أصدرت توجيهات بشأن التسجيل المدني وتسجيل المواليد.

رابعاً- العوائق التي تحول دون تسجيل جميع المواليد

24- يواجه الأطفال ووالدوهم أو مقدمو الرعاية عوائق معقدة ومتعددة الأوجه تحول دون تسجيل المواليد، بما في ذلك القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، ويسر التكاليف والعوائق أمام إمكانية الوصول، وعدم وجود تدابير لدعم تنفيذ تسجيل المواليد، مما يحد من حقوق الأطفال وإمكاناتهم. وقد تم توثيق العديد من العوائق على نطاق واسع، من جهات منها مفوضية حقوق الإنسان واليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[22]. ويحتوي هذا القسم على استعراض للعوائق في سياق التنفيذ الحالي واستكشاف لتحديات حقوق الإنسان المتعلقة بالرقمنة.

ألف- القوانين والسياسات والممارسات التمييزية

25- تؤثر أشكال التمييز المتداخلة على وصول الأطفال إلى تسجيل المواليد وتمثل تحديات إضافية أمام تسجيل المواليد. ويشمل الأطفال الذين يعانون من هذا التمييز الأطفال النازحين داخلياً واللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية، وأطفال الشعوب الأصلية وأطفال الأقليات، والأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، والأطفال المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ومن الفئات الجنسانية الأخرى، وأطفال المناطق الريفية والنائية، والأطفال المودعين في الرعاية البديلة، والأطفال الذين يعيشون في فقر، والأطفال الذين يفتقر آباؤهم إلى وثائق رسمية بسبب وضعهم كمهاجرين أو بسبب فقدانهم أو تجميد أو حجز وثائقهم. وكثيرا ما تتفاقم أوجه الضعف هذه في حالات الطوارئ.

26- ولا يزال التمييز بحكم الأمر الواقع يعوق التغطية الشاملة ويكرس عدم المساواة، حتى في البلدان التي لديها قوانين وأنظمة قوية، بسبب التحيزات والإقصاء المنهجي للمجتمعات المحلية المهمشة،

(21) انظر خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي.

(22) انظر A/HRC/27/22؛ وA/HRC/33/22؛ وA/HRC/39/30؛ و UNICEF, “Birth registration for every child by 2030: Are we on track? ” (New York. 2019)؛ وhttps://data.unicef.org؛ و HCR et UNICEF, « Background note on sex discrimination in birth registration » (HCR, 2021).

والتنفيذ التعسفي وغير المتسق والتمييزي. فعلى سبيل المثال، في نيبال، لا يتوفر سوى 15 في المائة من أطفال طائفة الداليت الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات على شهادات ميلاد[23].

27- وفي البلدان التي تكون الأطر القانونية والسياساتية فيها متجاوزة أو غير كافية أو مطبقة بشكل غير متسق أو غير موجودة، للأفراد إمكانية محدودة للوصول إلى التسجيل أو هم مستبعدون منه. ويمكن استبعاد الأطفال بسبب وضع والديهم أو مقدمي الرعاية لهم، على سبيل المثال على أساس وضعهم كمهاجرين أو إذا كانت وثائق هويتهم مفقودة أو مجمدة أو محجوزة[24].

28- ولا يزال التمييز الجنساني في قوانين التسجيل المدني والجنسية يشكل عقبة أمام تسجيل جميع المواليد. وفي العديد من البلدان، تُستثنى المرأة من تسجيل ولادة طفلها، إلا في ظروف استثنائية[25]. وكثيراً ما تواجه عوائقَ قانونيةً أو إجرائية الأمهاتُ العازبات، والنساء المتزوجات زيجات غير مسجلة، بما فيها الزيجات الدينية أو العرفية أو في إطار تعدد الزوجات[26]، والنساء اللاتي لا يملكن شهادة زواج[27]، والنساء اللاتي يحتجن إلى إثبات أن الطفل ولد في إطار زواج، أو إلى إذن من الأب[28]. ولا تزال بعض البلدان لا تسمح إلا للآباء أو الأقارب الذكور بتسجيل المواليد، أو تشترط حضورهم مع الأم[29]. وهذا يشكل تحديات بالنسبة للأطفال المولودين خارج إطار الزواج أو نتيجة اغتصاب[30]. وفي بعض الأماكن، لا يمكن للأمهات تسجيل الولادة إلا إذا كان يتعذر على الأب الحضور بسبب المرض أو الوفاة أو لأسباب أخرى[31]. وفي البلدان التي تُجرَّم فيها العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، قد يتجنب الوالدان ومقدمو الرعاية تسجيل المواليد للهروب من التداعيات القانونية[32]. وأخيراً، لا يمكن للمرأة في بعض البلدان نقل جنسيتها إلى أطفالها، بغض النظر عن جنسية الأب[33].

29- وتؤثر المعايير الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالأمهات غير المتزوجات أو العازبات أو الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب على التسجيل وتعرض الأطفال للوصم. وقد يحول ذلك دون الأمهات وتسجيل

(23) Sharad K. Sharma and others, “Birth registration in Nepal: an assessment of progress based on two national surveys”, *PLOS Global Health*, vol. 3, No. 1 (January 2023).

(24) انظر، على سبيل المثال، High Court of South Africa, *P.P.M and Others v. Minister of Home Affairs and Others*, Case No. 21/14238, Judgment, 16 January 2024.

(25) للمزيد من التحليل، انظر A/HRC/27/22؛ وA/HRC/33/22؛ وA/HRC/39/30؛ و UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”.

(26) UNICEF, “The right start in life”, p. 11.

(27) مثل الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية (UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”, p. 10).

(28) مثل الأردن، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والبحرين، ودولة فلسطين، ومصر (المرجع نفسه).

(29) UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”, p. 8.

(30) A/HRC/39/30، الفقرة 18.

(31) مثل إسواتيني، وعمان، وفيجي (UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”, p. 9).

(32) انظر UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”؛ و-https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-women-and-girls/criminalization-adultery-violation-womens-human-rights.

(33) وCRC/C/NAM/CO/4-6، الفقرة 21.

ولادة طفلهن لتجنب العزلة أو التنمر أو الإقصـــاء، مما يزيد من تهميش الطفل[34]. كما يواجه الأزواج المثليون تمييزاً في القانون وفي الممارسة العملية ولا يمكنهم تسجيل ولادة طفلهم[35].

30- وتؤثر العوائق المستندة إلى العمر على تسجيل مواليد الوالدين الذين هم أطفال أنفسهم والأطفال الذين يرغبون في تسـجيل ولاداتهم في وقت لاحق، بشـكل مسـتقل. فعلى سـبيل المثال، تشـترط بعض الولايات القضـائية (مثل إكوادور) أن يكون عمر الوالدين 18 عاماً لتسـجيل ولادة أو حضـور ولي الأمر أو الممثل القانوني إذا قل العمر عن 18 عاماً[36]. وعلاوة على ذلك، يجب على مسؤولي السجل المدني إبلاغ المدعي العام عن الأمهات المراهقات في بعض البلدان[37]. وفي بعض الحالات، يحتاج الأطفال الذين لم يسـجلوا عند الولادة ويرغبون في التقدم بطلب مستقل للتسـجيل المتأخر إلى دعم الوالدين أو مقدم الرعاية. ولا تنص معظم الدول الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي على التســـجيل المتأخر للولادة إذا لم يقم الوالدان بذلك[38]. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأطفال، ومنهم الأطفال المرتبطة أوضـــاعهم بالشـــوارع، ليســـوا على اتصـــال بوالديهم أو مقدمي الرعاية لهم، ومع ذلك تشـــترط بعض الولايات القضـــائية موافقة الوالدين أو الوصـــي[39]. ويمكن لمثل هذه الأحكام، أو عدم وجودها، أن يردع الأفراد خوفاً من العواقب القانونية أو الوصـم أو يمكن أن تمنع التسـجيل بسـبب عدم وجود وصـي أو ممثل قانوني أو شـخص بالغ داعم آخر.

31- ويعد تسـجيل المواليد جزءاً لا يتجزأ من منع انعدام الجنسـية، وتحديد الأطفال عديمي الجنسـية أو الأطفال غير الواضـحة أوضـاعهم من حيث الجنسية، وتمكينهم من الحصـول على الحقوق. وقد يصـبح بعض الأفراد، ومنهم المهاجرون واللاجئون (لا سـيما من وُلدوا خارج بلدهم الأصـلي)، والنازحون داخلياً، والســـكان الرحل، والأطفال المولودون لآباء من بلدان مختلفة، وأفراد المجموعات التي لا تعترف بها السلطات، عرضـة لخطر انعدام الجنسـية إذا لم يتمكنوا من إثبات صـلاتهم بدولة ما. والأطفال معرضـون لخطر انعدام الجنسية في البلدان التي لا تستطيع المرأة فيها منح جنسيتها لأطفالها، خاصـة إذا كان الأب غائباً أو لا يعترف بالطفل. ويعد تســـجيل المواليد أمراً بالغ الأهمية لحق الأطفال في الحصـــول على جنسية، ويوثق مكان ولادتهم وتفاصيل عن والديهم، ويوفر دليلاً على إمكانية اكتسابهم الجنسية من خلال مكان الولادة و/أو النسب[40].

32- وفي بعض الحالات، يواجه الأطفال ووالدوهم أو مقدمو الرعاية من غير المواطنين عوائق في القانون والسـياسـة والممارسـة تحول دون تسـجيل المواليد في بلد الميلاد. فعلى سـبيل المثال، لا تسـمح جمهورية كوريا بتسجيل ولادة الأطفال غير المواطنين المولودين فيها[41].

33- وقد يكون من الصـعب تسـجيل ولادات الأطفال لدى سـلطات بلد جنسـية الوالدين بسـبب عدم الأهلية أو الخوف من الاضـــطهاد، كما في حالة التعليق الدوري لتســـجيل ولادات الأطفال المولودين في

(34) UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”, p. 10.

(35) ورقة المعلومات المقدمة من أمين مظالم الأطفال في كرواتيا.

(36) ورقة المعلومات المقدمة من مكتب أمين مظالم إكوادور.

(37) UNHCR and UNICEF, “Background note on sex discrimination in birth registration”, p. 12.

(38) انظر https://fra.europa.eu/en/publication/2017/mapping-minimum-age-requirements/applying-birth-registration.

(39) ورقة المعلومات المقدمة من الجمعية المعنية بأطفال الشوارع وغيرها.

(40) A/HRC/27/22، الفقرتان 23 و24.

(41) UNHCR, “UNHCR comments on the proposals on birth registration of foreign children in the Republic of Korea”؛ وورقة المعلومات المقدمة من جمهورية كوريا.

مخيمات اللاجئين[42]، وسياسة الأمر الواقع المتمثلة في عدم إصدار شهادات ميلاد للأقليات[43]. وقد لا تتمتع هذه المجموعات من السكان بوضع إقامة قانوني، على الرغم من وجودها الطويل في البلد. ولا يمكن لوالدي الأطفال الذين لم يُسجّلوا قبل فرارهم من بلدهم الأصلي الاتصال بالسلطات لتسجيل الولادات أو الحصول على شهادات الميلاد. وفي البلدان المضيفة التي تفتقر إلى أطر قانونية وإجرائية كافية، قد يُترك الأطفال اللاجئون المولودون خارج البلد المضيف من دون تسجيل ميلاد أو شهادة ميلاد رسمية (بديلة). ويمكن للدول التي تشترط الإقامة القانونية لتسجيل المواليد أن تمنع المهاجرين غير النظاميين والنازحين وعديمي الجنسية من الحصول على تصاريح إقامة.

باء - يسر التكلفة والوصول

34- تحول العديد من العوائق الهيكلية واللوجستية دون الوصول إلى تسجيل المواليد. وتشمل هذه العوائق إمكانية الوصول المادي والتفاوتات الجغرافية والافتقار إلى خدمات لامركزية؛ وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية والتقنية لنُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وأوجه قصور إدارية من مثل تعقيد الإجراءات، ومتطلبات التوثيق المرهقة، والحاجة إلى زيارات متعددة. وقد يواجه أفراد الفئات المهمشة تمييزاً بحكم الواقع نتيجة تحميلهم أعباء أكبر في تقديم الوثائق أو الحاجة إلى خوض غمار عمليات بيروقراطية معقدة أو التغلب على الحواجز اللغوية. وهناك شواغل أخرى تتمثل في الخوف من العواقب القانونية، خاصة بالنسبة للمهاجرين ووالدي الأطفال المولودين خارج إطار الزواج؛ وتدني معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة؛ ومسائل رقمية منها الأمية الرقمية والتوصيلية وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الرقمية[44].

35- ويفتقر أطفال المناطق الريفية والنائية والسكان الرحل إلى المساواة في الوصول إلى مكاتب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد خلص تحليل شمل 77 بلداً، ثلثها بلدان منخفضة الدخل، إلى وجود معدلات أعلى لتسجيل أطفال المناطق الحضرية في 80 في المائة من البلدان[45]. وعلى الصعيد العالمي، يرجح تسجيل أطفال المناطق الحضرية بنسبة 30 في المائة تقريباً أكثر من أطفال المناطق الريفية[46].

36- وتؤثر التكاليف المرتبطة بالتسجيل المدني بشكل كبير على المساواة في الحصول على تسجيل المواليد، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والمجتمعات المحلية المهمشة. ويمكن أن تشمل هذه التكاليف رسوم التسجيل الرسمية، ورسوم وغرامات التسجيل المتأخر، والرسوم غير الرسمية أو غير

(42) ACAPS, "Bangladesh: impact of the suspension of birth registration on the host community in Cox's Bazar" (3 August 2021).

(43) Christoph Sperfeldt, "Legal identity and minority statelessness in Cambodia: recent developments", *Stateless and Citizenship Review*, vol. 3, No. 2 (2021).

(44) انظر A/HRC/27/22؛ وA/HRC/33/22؛ وA/HRC/39/30؛ و UNICEF, "Birth registration for every child by 2030"؛ وورقات المعلومات المقدمة من لجنة حقوق الإنسان في ملديف، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة الوصول الآن.

(45) UNICEF, "Advantage or paradox?: The challenge for children and young people of growing up urban" (New York, 2018).

(46) UNICEF, "The right start in life", p. 11.

القانونية التي يفرضها أمناء السجل[47][48]. وتشمل العوائق المالية الإضافية النقل إلى مكاتب التسجيل، وفقدان الدخل من الإجازة من العمل، ورسوم الوثائق المطلوبة مسبقاً، ورفض التسجيل إذا كان الوالدان غير قادرين على دفع الرسوم الطبية للوضع.

37- ويقل احتمال تسجيل أطفال 20 في المائة من الأسر الأفقر في جميع أنحاء العالم بنسبة 25 في المائة عن أطفال 20 في المائة من الأسر الأغنى. ويتفاوت هذا التباين بين المناطق وداخلها[49].

38- ويمكن للحواجز والممارسات اللغوية والثقافية أن تعيق الوصول إلى تسجيل المواليد، ولا سيما بالنسبة للسكان الأصليين والأقليات والرحل وطالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين. فالاستمارات والموارد والعمليات ليست دائماً حساسة ثقافياً أو شاملة للجميع أو متاحة باللغات ذات الصلة[50]. وعلاوة على ذلك، قد لا تعامل العمليات المؤسسية جميع الأطفال على قدم المساواة. إذ يمكن أن يواجه أطفال مجموعات إثنية أو دينية محددة قيوداً مباشرة من خلال التشريعات والسياسات أو غير مباشرة في الممارسة العملية[51]. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون للأطفال المولودين في هنغاريا من المواطنين اسم مدرج في قائمة سجل الأسماء الرسمية. وإذا لم يكن الاسم المقترح في السجل، فإنه يخلق حاجزاً مؤقتاً حتى يتم قبوله أو رفضه[52].

39- وتنخفض معدلات تسجيل المواليد في بعض المجموعات الإثنية والدينية مقارنة بالمتوسط الوطني، نتيجة مجموعة أمور منها الأعراف التقليدية أو الثقافية التي تؤثر على الاستيعاب أو التهميش أو عدم الاعتراف المؤسسي. فعلى سبيل المثال، لا يزال هناك نقص في التسجيل في أوساط أطفال مجتمعات الروما والداليت وأطفال الشعوب الأصلية[53].

جيم- عدم وجود تدابير أوسع نطاقاً لضمان تسجيل المواليد

40- الحق في تسجيل المواليد وعملية التسجيل وأهميته وفوائده ليس معروفاً أو مفهوماً على نطاق واسع في كثير من الأحيان، وهو ما يشكل عائقاً أمام تعميم التغطية. ولا تزال محدودية الوعي تعيق الوصول، ولا سيما في أوساط الفئات التي تعيش في أوضاع هشة، والتي قد تعتبرُ تسجيل المواليد شاغلاً ثانوياً أمام ما تواجهه من تحديات أكثر إلحاحاً. ففي 51 بلداً توجد بيانات بشأنها، لا يعرف 53 في المائة من الأمهات أو مقدمي الرعاية للأطفال غير المسجلين كيفية تسجيل ولادة أطفالهم. أما نسبة 47 في المائة الأخرى، فهم على علم بالعملية ولكنهم يواجهون عوائق أخرى. ويشمل ذلك الأعراف التقليدية التي قد لا تشجع على التسجيل الرسمي للمواليد وعدم معرفة حقوق الإنسان وكيفية المطالبة بها. وترتبط التفاوتات في معدلات تسجيل المواليد ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التعليمي للأمهات.

(47) انظر A/HRC/33/22؛ وUNICEF, “Birth registration for every child by 2030”, p. 25.

(48) بيانات مقدمة من اليونيسف. وتفرض العديد من البلدان، مثل باكستان، ورواندا، وكوت ديفوار، وكينيا، وموزامبيق، رسوماً على النسخة الأولى من شهادات الميلاد. وهناك رسوم على التسجيل المتأخر في بلدان مثل إسواتيني، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وساموا، وسيراليون، وغانا، والفلبين، وكينيا، وماليزيا، والنيجر، والهند، وهندوراس.

(49) UNICEF, “The right start in life”, p. 11.

(50) A/HRC/39/30، الفقرة 24. وانظر أيضاً CCPR/C/142/D/3602/2019.

(51) UNICEF, “Birth registration for every child by 2030, p. 24.

(52) ورقة المعلومات مقدمة من المفوضية المعنية بالحقوق الأساسية في هنغاريا. وعادةً ما يتم رفض الأسماء إذا كانت مسيئة أو مهينة أو غير متوافقة مع القواعد النحوية أو ألقاباً.

(53) A/HRC/33/22، الفقرة 12؛ وUNICEF, “Birth registration for every child by 2030”, p. 25؛ وورقات المعلومات مقدمة من المنتدى العالمي للمجتمعات التي تعاني التمييز على أساس العمل والنسب.

فعلى الصعيد العالمي، 83 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة ممن حصلت أمهاتهم على التعليم الثانوي على الأقل مسجلون في المدارس، مقارنة بنسبة 66 في المائة من الأطفال الذين لم تحصل أمهاتهم على تعليم رسمي[54].

41- وكثيراً ما تفتقر الإدارات الحكومية والسلطات العامة ومقدمو الخدمات المسؤولون عن تسجيل المواليد إلى نظم متكاملة وإلى التنسيق في تبادل المعلومات وتصميمه وتنفيذه ورصده[55]. ويؤثر ذلك على الخدمات ذات الصلة مثل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم. ويمكن أن يؤدي غياب التكامل وقابلية التشغيل البيني هذا إلى نُهج وسياسات وأنظمة وعمليات غير متسقة، وأحياناً متكررة، ويعيق التنفيذ الفعال للتسجيل المدني.

42- ويمثل اشتراط تقديم الوالدين وثائق الهوية الوطنية لتسجيل ميلاد أطفالهم عائقاً كبيراً. ففي البلدان التي لا تصدر فيها وثائق هوية وطنية إلا في سن 18 عاماً، قد يتم استبعاد الأمهات صغيرات السن بسبب عدم وجود وثائق بديلة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي انتهاء صلاحية وثائق الهوية الوطنية إلى تأخير التسجيل في الوقت المطلوب، حيث قد لا تكون لدى الوالدين هوية سارية الصلاحية لعملية التسجيل[56].

43- وتشمل العوامل التي تتسبب في "الفارق الحاد" بين التسجيل وإصدار الشهادات في العديد من البلدان عدم القدرة على القيام بالأمرين في زيارة واحدة، وعمليات التحقق الإضافية من الصلاحية أو التدقيق في مرحلة إصدار الشهادات، واشتراط دفع ثمن الشهادة الأولى الصادرة، بما في ذلك في مواقع أخرى[57].

44- وتعطل حالات الطوارئ، مثل النزاعات المسلحة والحالات الإنسانية والكوارث الطبيعية والأوبئة والجوائح واسعة النطاق، أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بشكل كبير بسبب فقدان الوثائق وتلَفها، وتعطّل تقديم الخدمات، والقيود المفروضة على الحركة، واستبعاد مجموعات بعينها عن طريق القوانين أو السياسات. كما تتفاقم الحواجز القائمة في مثل هذه السياقات. وتستغرق إعادة إنشاء النظم وإنشاء آليات "التدارك" وقتاً طويلاً وهي معقدة ومكلفة وقد تتطلب إصلاحات قانونية وسياسية[58].

دال- الرَقْمَنة

45- في الوقت الذي تتزايد فيه رقمنة البنية التحتية وآليات الحوكمة العامة، لا يزال 2,6 بليون شخص - أي ثلث سكان العالم - غير موصولين بالإنترنت. وهناك تفاوت صارخ بين البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل، حيث إن 93 في المائة من سكان البلدان المرتفعة الدخل و27 في المائة من سكان البلدان المنخفضة الدخل لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وفي المتوسط، التوصيلية أقل في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية[59]، وتتفاقم الفجوة في المناطق الريفية أو النائية، وفيما بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر وفي حالات الطوارئ.

(54) UNICEF, “Birth registration for every child by 2030”.

(55) المرجع نفسه.

(56) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/DPI-Safeguards.pdf.

(57) المرجع نفسه.

(58) انظر UNICEF, “Civil registration in humanitarian contexts: recommendations and operational guidelines for African Union member States”.

(59) انظر https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2024/11/10/ff24-internet-use/.

46- ومع تقدم الدول، بدعم من القطاع الخاص، نحو رقمنة نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تنشأ تحديات متعددة في مجال حقوق الإنسان، يمكن أن تتضح أكثر مع الرقمنة الموازية لنظم تحديد الهوية. ويشكل جمع البيانات على نطاق واسع مخاطر على الحق في الخصوصية، وبالتالي على حقوق أخرى، وكذلك على أمن البيانات. وإذا تم إدراج بيانات القياسات الحيوية (البيانات البيومترية)، فقد تكون أضرار الاختراقات غير قابلة للإصلاح[60]. وفي حين قد يحسن تعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة الحكومية إمكانية الوصول إلى الخدمات من خلال ربط السجلات الفردية على نطاق سجلات بيانات متباينة، بحيث يضمن إمكانية حصول الأطفال على الخدمات الأساسية، فإنه ينطوي أيضاً على مخاطر إساءة الاستخدام والوصول غير المأذون له وانتهاك الخصوصية. وقد يتيح تتبع ورصد الأفراد من دون مسوغ قانوني ويؤدي إلى تدخل غير قانوني أو تعسفي في الحق في الخصوصية. ويثير التدخل في الخصوصية ورقمنة البنية التحتية العامة شواغل من بينها خطر المراقبة من خلال زحف المهام على تشغيل النُظم من دون مساءلة عن استخدام البيانات[61].

47- وتطرح الرقمنة خطر الاستبعاد أيضاً، ولا سيما بالنسبة للفئات التي تعيش في أوضاع هشة، والتي قد تفتقر إلى إمكانية الوصول الرقمي وقد لا تكون ملمة بالمهارات الرقمية، أو بسبب تصميم النظام وأنماط التنفيذ والقوانين والسياسات التمييزية الموجودة مسبقاً[62]. وقد يؤدي ذلك إلى تمييز محدد الهدف واستغلال الفئات التي تعاني من أوضاع هشة واستبعادها من تسجيل المواليد.

48- وعلى عكس الحاجة إلى تنفيذ متماسك ومستدام لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، قد تدعم الجهات المانحة منصات رقمية محددة أو لا تقدم التمويل إلا للمرحلة الأولية من التنفيذ، متجاهلة العمليات طويلة الأجل. وقد يتسبب هذا النهج، إلى جانب عوامل أخرى، في أن تصبح الدول معتمدة على تكنولوجيات بعينها من خلال إطباق البائعين. كما يمكن أن تؤدي التغييرات في الجهات المانحة أو أولوياتها إلى تغييرات في المنصة وزيادة التكاليف. وبالتالي، قد ينتهي الأمر بالدول إلى وجود منصات رقمية متعددة ومجزأة تتسم بأنها غير مستدامة وغير متوافقة ومكلفة وغير متوائمة مع الاحتياجات الخاصة بالسياق. ويؤدي هذا التجزؤ إلى عدم اتساق التنفيذ وحالات تأخير في إصدار وثائق الهوية القانونية ويقلل من الثقة في النظام[63]. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الاستثمارات غير المتناسبة وغير المترابطة في الرقمنة إلى تحويل التكاليف إلى العملاء، بسبل منها زيادة الرسوم أو المتطلبات المشروطة. وقد تؤدي أنظمة إدارة الهوية الرقمية الجديدة التي لم تبن على نظم تسجيل المواليد إلى تقويض فعالية تسجيل المواليد من خلال إنشاء نظام موازٍ لتحديد الهوية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تصرف هذه الأنظمة عن أهمية تسجيل المواليد وتحول أموالاً أساسية بعيداً عن تسجيل جميع المواليد[64].

49- وتشمل التحديات الأخرى المرتبطة بالرقمنة الأخذ بخطوات ومتطلبات اعتماد إضافية، يمكن أن تثقل كاهل الأفراد وتتسبب في حالات تأخير. وفيما يتعلق بالفئات التي تعاني من أوضاع هشة، يمكن أن تؤثر هذه الخطوات الإضافية بشكل غير متناسب على إمكانية الوصول إلى الخدمات، مما يؤدي إلى مزيد من الإقصاء وحالات التأخير في الحصول على وثائق حاسمة.

(60) A/HRC/43/29، الفقرة 34. وانظر أيضاً ورقة المعلومات المقدمة من منظمة الوصول الآن.

(61) انظر A/74/493، وA/HRC/39/29، وA/HRC/43/29، وA/HRC/48/31. وانظر أيضاً ورقة المعلومات المقدمة من منظمة الوصول الآن.

(62) A/HRC/43/29، الفقرة 33؛ وانظر أيضاً https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/UNCT-Guidelines.pdf؛ وورقة المعلومات المقدمة من منظمة الوصول الآن.

(63) https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/DPI-Safeguards.pdf.

(64) ورقة المعلومات المقدمة من تحالف حقوق الإنسان من أجل الهوية الرقمية.

خامساً- نموذج لتحقيق تسجيل ولادة كل طفل

50- يعد تسجيل جميع المواليد جزءاً لا يتجزأ من نهج دورة الحياة في التعامل منع الهوية القانونية ويضع الأطفال على طريق التمتع بحقوق الإنسان مدى الحياة. وينبغي للدول والقطاع الخاص تنفيذ نهج قائم على حقوق الطفل، ووضع حقوق الطفل والالتزامات القانونية للدول في صميم جميع القوانين والسياسات والممارسات والبرامج المتعلقة بتسجيل المواليد. ومع أنه ينبغي تكييف نظُم تسجيل المواليد مع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بكل بلد ومجتمع، فإن العناصر الأساسية للنهج القائم على حقوق الطفل تنطبق على جميع الدول والسياقات.

ألف- ضمان شمول الجميع

51- ينبغي أن تكون نظم تسجيل المواليد غير تمييزية: إذ ينبغي أن يحصل جميع الأطفال على فرص متساوية في تسجيل الولادة والهوية القانونية[65]. فالنظم الشاملة للجميع والمنصفة والقابلة للتكيف والمصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والأوضاع الخاصة للأطفال تزيل الحواجز التي تحول دون التسجيل، وتزيد من فرص وصول جميع الأطفال، بمن فيهم الأكثر تهميشاً، وتسهم في مشاركتهم في المجتمع على مدى الحياة.

52- وينبغي للدول إزالة الحواجز المباشرة وغير المباشرة التي تستبعد الأطفال من تسجيل الولادة من القانون والسياسة والممارسة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح القوانين أو السياسات التي تستبعد الأطفال بسبب عمر الطفل أو والديه أو مقدمي الرعاية له، أو نوعه الاجتماعي، أو إثنيته، أو دينه، أو لغته، أو وضعه من حيث الهجرة أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو غير ذلك، أو بسبب الولادة خارج إطار الزواج[66]. وينبغي تسجيل الأطفال بغض النظر عن وضع والديهم أو وثائقهم، بما في ذلك في سياقات الهجرة[67]. ولمنع التمييز، ينبغي أن تستبعد شهادات الميلاد التفاصيل الحساسة، مثل جنسية الأطفال أو والديهم أو مقدمي الرعاية لهم أو وضعهم من حيث الهجرة، وأن تحتوي على الحد الأدنى من المعلومات الضرورية لتثبيت الحقوق: الاسم الشخصي والعائلي، وتاريخ ومكان الميلاد، والجنس، وحيثما أمكن، أسماء الوالدين وأعمارهما وعناوينهما[68]. ويجب أن تظل جميع البيانات والمعلومات التي تُجمع من خلال نظم تسجيل المواليد – الرقمية والتقليدية كلتيهما – سرية من أجل حماية الأطفال وأسرهم. كما تنبغي حماية النظم الرقمية والتقليدية بجدران حماية للحيلولة دون سلطات إنفاذ قوانين الهجرة والوصول إلى المعلومات المتعلقة بوضع الأفراد.

53- وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تخلفاً عن الركب، بما يشمل الفئات المهمشة والنازحين داخلياً واللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء والأطفال عديمي الجنسية وأطفال الشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في فقر وأطفال المناطق الريفية أو النائية، وكذلك الأطفال المولودين خارج المرافق الصحية الرسمية. ويتطلب هذا النهج تدخلات خاصة ومحددة الهدف ويمكن أن يشمل وحدات تسجيل متنقلة، وتوسيع نطاق النظم لتشمل الفئات السكانية المستبعدة وتصاميم شاملة للجميع من الناحية الثقافية.

(65) اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 2 و7.

(66) المرجع السابق، المادة 2.

(67) انظر التعليق العام المشترك رقم 4 للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/رقم 23 للجنة حقوق الطفل (2017).

(68) قرار مجلس حقوق الإنسان 25/52، الفقرة 5(ح).

ففي المكسيك، تقوم ألوية تسجيل المواليد بزيارات سنوية إلى البلديات التي يعيش فيها أكثر من 50 في المائة من السكان في أسر معيشية من الشعوب الأصلية[69].

54- وتُعتبر البيانات الشفافة والمصنّفة عن وتسجيل الأطفال والمواليد، التي تتناول جميع أسباب التمييز المحظورة بموجب قانون حقوق الإنسان، أساسية في إنشاء آليات رصد وتقييم شاملة وشفافة لتحليل نظم تسجيل المواليد، وتحديد الثغرات، وإثراء عملية وضع التشريعات والسياسات بالمعلومات، وضمان قيام نظم شاملة للجميع. ويمكن أن يشمل ذلك تقديرات وتقييمات الأثر على حقوق الطفل لدى تصميم التشريعات والسياسات والبرامج[70].

باء- يسر الوصول والتكلفة

55- يتطلب تحقيق تسجيل جميع المواليد تقليل أو إزالة العوائق المالية وعوائق الوصول التي تواجه الأطفال والوالدين ومقدمي الرعاية. وينبغي أن يكون التسجيل مجاناً تماماً[71]. وهذا يوسع نطاق الوصول ويساعد في كسر حلقة الفقر المتوارث عبر الأجيال[72]. وينبغي إلغاء جميع رسوم التسجيل، وجعل النسخة الأولى من شهادات الميلاد مجانية، وإلغاء الرسوم أو العقوبات المفروضة على التسجيل المتأخر للأطفال الأكبر سناً والبالغين غير المسجلين. وتسجيل المواليد مجاني في العديد من البلدان[73].

56- ويحتاج جميع الأطفال والوالدين ومقدمي الرعاية إلى الوصول المباشر إلى خدمات تسجيل المواليد وشهادات الميلاد والمعلومات المتعلقة بالعملية. وسيؤدي الجمع بين التسجيل وإصدار الشهادة في عملية واحدة يسهل الوصول إليها، تبسط عمليات التسجيل المتأخرة، إلى تعزيز التغطية بشكل كبير[74]. وينطوي هذا على تصميم وتنفيذ نُظم يسهل الوصول إليها بوسائل وصول حضورية ورقمية كلتيهما، وإزالة الحواجز الهيكلية واللوجستية، وتبسيط العمليات الإدارية، وذلك مثلاً من خلال توفير معلومات واستمارات مبسطة بجميع اللغات ذات الصلة. وينبغي أن تكون النُظم جيدة التمويل والموارد وأن يكون لديها عدد كافٍ من الموظفين المدربين تدريباً جيداً الذين يقومون بخدمتها.

57- ومن الأساسي ضمان الوصول المنصف إلى التسجيل للسكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية و"يصعب الوصول إليهم" وسكان الريف والأشخاص الذين يعيشون في فقر من خلال منصات متنقلة وحلول غير موصولة بالإنترنت ونُهج مجتمعية[75]. وقد نجحت وحدات التسجيل المتنقلة في استهداف المناطق ذات معدلات التسجيل المنخفضة في المناطق الريفية في أستراليا،

(69) ورقة المعلومات المقدمة من المكسيك.

(70) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 4. وانظر أيضاً https://enoc.eu/wp-content/uploads/2020/11/ENOC-2020-Position-Statement-on-CRIA-FV-1.pdf.

(71) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 7(2020)، الفقرة 24.

(72) UNICEF, "Birth registration for every child", p. 34.

(73) تسجيل المواليد، بما في ذلك التسجيل المتأخر، مجاني في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، منها على سبيل المثال: أذربيجان، وأرمينيا، وأفغانستان، وألبانيا، والبرازيل، وبنما، وبوتسوانا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، وسري لانكا، ومنغوليا، ونيجيريا (بيانات مقدمة من اليونيسف).

(74) UNICEF, "The right start in life", p. 24.

(75) المرجع السابق، ص 25.

وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتيمور – ليشـــتي، وغانا، والفلبين، وكمبوديا[76]. وأفادت كولومبيا عن توفير خدمات تســـجيل المواليد وتحديد الهوية المتنقلة المجانية في المناطق ذات الأولوية من أجل زيادة فرص وصول السكان الذين يعانون من أوضاع هشة إلى هذه الخدمات، ومنع حالات انعدام الجنسية في صفوف أطفال الوالدين الفنزويليين، وتخفيف الضغط على المكاتب[77].

58- وتعد اللامركزية أساسية في تحسين إمكانية الوصول إلى تسجيل المواليد وإتاحته من خلال إنشاء خدمات في مراكز المجتمع المحلي أو السلطة المحلية أو الصحة أو الرعاية الاجتماعية أو التعليم والوحدات المتنقلة من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية النائية أو الريفية أو المهمشة أو النازحة. فهي تجعل خدمات تسجيل المواليد أقرب إلى المجتمع المحلي، وتقلل من الحاجة إلى السفر، وتزيد من البروز الإعلامي لتسجيل المواليد. فعلى سبيل المثال، أرست جمهورية تنزانيا المتحدة لامركزية تسجيل المواليد من خلال إنشاء نظام "محطة واحدة"، وهو ما يتيح للوالدين تسجيل المواليد وتحصين أطفالهم والحصول على خدمات التغذية. وارتفعت نسبة تسجيل المواليد من 10 في المائة عام 1999 إلى أكثر من 60 في المائة عام 2022[78].

59- ولتمكين جهات الاتصـــال المجتمعية، مثل شـــخصـــيات الســـلطة المحلية أو الزعماء الدينيين أو كبار السن، من تسجيل المواليد أو تيسير تسجيلهم، القدرة على دعم التغطية الشاملة وبناء الثقة في تسجيل المواليد وتشجيعه. ففي الكاميرون، انطوت حملة نظمت عام 2024 بدعم من اليونيسف والحكومة لتمكين رؤساء البلديات بصفتهم أبطالاً للتسجيل المدني في الكاميرون على وضع خرائط طريق مجتمعية تستهدف الاحتياجات المحلية، بما يتماشى وخريطة طريق وطنية[79]. وفي هندوراس، أُنشئ 14 مكتب تسجيل فرعي في البلديات النائية التي يقطنها السكان الأصليون بشكل رئيسي، مما سهل الوصول إليهم وساعد على بناء الثقة[80].

جيم- نهج الحكومة بأسرها

60- يعد اتباع نهج نظم متكاملة متعددة التخصصات في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك تسجيل المواليد، أمراً أساسياً لضمان تسجيل جميع المواليد الشامل والفعال. وتتطلب النظم المتكاملة حوكمة فعالة، وتعاوناً متعدد القطاعات، وتبادلاً واضحاً وشفافاً للبيانات والمعلومات. وهذا ييسر الدقة والكفاءة ويدعم التنفيذ المتسق لالتزامات حقوق الإنسان. فتبسيط العمليات إلى نظام "خطوة واحدة، وزيارة واحدة" يتيح التسجيل وإصدار الشهادات في وقت واحد، مما يقلل من العقبات ويسهل تسجيل الجميع. فبعد تسجيل المواليد، يمكن تبادل البيانات المقيَّدة عبر جميع القطاعات ذات الصلة، مما يضمن مجموعة بيانات واحدة متسقة لكل شخص في النظام المتكامل. وينطوي هذا على توحيد أساليب تقييد

(76) ورقة المعلومات المقدمة من مركز كاستان؛ و Will Winter, “The Minimbah Project: facilitating birth registration and birth certificates in rural and regional communities”, in Proof of Birth, Melissa Castan and Paula Gerber, eds. (Future Leaders, 2015)؛ و Claire Cody, Count Every Child: The Right to Birth Registration (Woking, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Plan Ltd., 2009), p. 45.

(77) ورقة المعلومات المقدمة من كولومبيا.

(78) UNICEF, “The right start in life”, p. 15.

(79) ورقة المعلومات المقدمة من منظمة Child Identity Protection.

(80) ورقة المعلومات المقدمة من مركز كاستان.

البيانات عبر القطاعات الأساسية لتبسيط جمع المعلومات والبيانات وضمان اتساقها. فعلى سبيل المثال، لدى بنغلاديش معايير موحدة للبيانات في جميع القطاعات[81].

61- ويعد الربط بين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وسجل السكان، وأنظمة تحديد الهوية الوطنية أمراً محورياً في نهج متكامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية واتباع نهج دورة الحياة في التعامل مع الهوية القانونية[82]. ويتطلب التكامل الهيكلي والوظيفي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ونظم تحديد الهوية الوطنية منذ الولادة أطراً قانونية قوية تنفذ بفعالية تحمي حقوق الإنسان وتنهض بها. ويشمل هذا ضمانات حماية البيانات من أجل تنظيم تبادل البيانات والتدابير الفعالة لمنع الإقصاء والتمييز، خاصةً في حق غير المواطنين واللاجئين وعديمي الجنسية[83]. وتشترط بعض الدول تحديد الهوية الوطنية من أجل تسجيل المواليد، الأمر الذي يمكن أن يعيق التسجيل بسبب عدم اكتمال التغطية بتحديد الهوية في كثير من الأحيان. وينبغي قبول وثائق بديلة، بما في ذلك شهادات الميلاد أو شهادة الإقامة الاعتيادية، لضمان حصول الأمهات صغيرات السن على وثائق الهوية الوطنية حيث يكون الحصول عليها في سن 18 عاماً. وينبغي أن تكون هذه الوثائق صالحة مدى الحياة.

62- وتتمتع خدمات الرعاية الصحية بنقاط دخول متعددة لتعزيز تسجيل المواليد في الوقت المناسب وبكفاءة، بما في ذلك أجنحة الأمومة وخدمات التحصين والتدخلات الصحية المجتمعية[84]. ففي غينيا، أدت قابلية التشغيل البيني بين نظام الصحة ونظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى إنشاء زوايا مخصصة للسجل المدني في المستشفيات، مما أدى إلى زيادة كبيرة في التسجيل[85].

63- ويمكن أن تسهل قابلية التشغيل البيني القطاعي كشف الأطفال غير المسجلين أو الأطفال المعرضين لخطر انعدام الجنسية وإنشاء آليات روتينية للتسجيل الاستدراكي. فعلى سبيل المثال، يمكن للعاملين في الخدمة الاجتماعية تسجيل المواليد في المجتمع المحلي ويمكن لموظفي الحماية الاجتماعية كشف الأطفال غير المسجلين وإحالتهم وتوفير التسجيل إلى جانب تدخلات أخرى. ففي اليمن، تنسق خدمات حماية الطفل وخدمات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وصندوق الرعاية الاجتماعية لنشر فرق متنقلة تقدم خدمات تسجيل المواليد بشكل مباشر إلى المجتمعات المحلية[86].

64- ومع أن الوصول إلى التعليم لا ينبغي أن يتطلب شهادة ميلاد أو وثيقة هوية وطنية، فإن الالتحاق بالتعليم فرصة أساسية لإنشاء عمليات منسقة ومنهجية بين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والسلطات التعليمية من أجل تحديد الهوية الروتيني والتسجيل الاستدراكي[87]. ففي السنغال، أدى بروتوكول لكشف التلاميذ الذين ليست لديهم شهادات ميلاد وتسجيلهم عام 2023 إلى تسجيل 50 في المائة من الأطفال غير المسجلين من خلال عمليات استدراكية[88].

(81) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/DPI-Safeguards.pdf.

(82) انظر https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Handbooks/crvs/CRVS_GOLF_Final-E.pdf؛ و https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/UNCT_Guidelines.pdf.

(83) UNICEF, “The right start in life”, p. 24.

(84) المرجع نفسه.

(85) Sibylle Catherine Desjardins, “Des ‘coins d’état-civil’ pour favoriser l’enregistrement des naissances”, UNICEF, 14 November 2022.

(86) UNICEF, “Reaching children with a holistic approach” (New York, 2023), p. 2.

(87) UNICEF, “The right start in life”, p. 25.

(88) ورقة المعلومات المقدمة من منظمة Child Identity Protection.

65- ومن الأمثلة الأخرى على التعاون المتعدد القطاعات حكم قانوني في الهند يسمح بتفويض مسؤوليات تسجيل المواليد، وفي إسواتيني، يمكن لرئيس القرية أن يخطر مسؤول التسجيل بولادة. ففي عام 2022، تم تسجيل أكثر من 000 150 طفل في كوت ديفوار من خلال عملية للتسجيل المتأخر تديرها وزارات التعليم والعدل والداخلية[89].

دال- ضمان التوعية المجتمعية وتيسير المشاركة الهادفة

66- يعد التشاور الهادف مع الأفراد، بمن فيهم الأطفال، ومشاركتهم أمرين أساسيين عند تصميم تشريعات وسياسات وبرامج تسجيل المواليد، وعند تنفيذها ورصدها وتقييمها. ويضمن هذا إمكانية إبراز تجاربهم المعيشة واحتياجاتهم وحلولهم بدقة، ووصول نظم تسجيل المواليد إلى جميع الأطفال وأسرهم. كما أن الاشتراك في التصميم مع أصحاب الحقوق ومشاركتهم المجدية يبني الثقة في النظام والسلطات.

67- وتعد التوعية الشاملة والمستمرة والمحددة الهدف والتوعية الإعلامية جزءاً لا يتجزأ من تحقيق تغطية الجميع. وينبغي أن تركز على أهمية تسجيل المواليد والهوية القانونية، وما يترتب عن ذلك من فوائد قانونية واجتماعية واقتصادية طويلة المدى، وعلى كيفية التسجيل. ويجب أن تكون الرسائل والمعلومات مناسبة للعمر، وميسرة الوصول، وشاملة، ومصممة خصيصاً لصالح الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية بكل تنوعاتهم، وخاصة من هم أشد تخلفاً عن الركب. وينبغي النظر في شتى أساليب التوعية، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون ومسرحيات الشوارع والكراسات والرسائل النصية والحملات الشبكية ودورات التدريب المجتمعي. ومن الأساسي التوعية من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية وحماية الطفل والرعاية الصحية والتعليم. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة عيادات لأمهات الأطفال دون سن الخامسة والحوامل، تقدم الممرضات لهن فيها معلومات بشأن تسجيل المواليد[90]. وفي نيبال، شمل برنامج التوعية الذي نفذته الحكومة واليونيسف ومنظمة الخطة الدولية حملات إعلامية باللهجات المحلية لتثقيف الأقران وزيارات البيوت باباً باباً ومسرحيات الشوارع والتسجيل عن طريق العيادات الصحية المتنقلة. وارتفعت معدلات تسجيل المواليد من 42 في المائة إلى 70 في المائة[91].

هاء- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في النظم المرقمنة

68- يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد في إحراز تقدم نحو تسجيل جميع المواليد بطرق متعددة. ويمكنها أن تسهل حفظ السجلات في الوقت المناسب وبشكل دقيق ودائم ونقل السجلات واسترجاعها بسرعة أكبر، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتوسيع نطاق الوصول إليها[92]. وتساعد الأدوات والأجهزة، مثل الاتصالات المتنقلة، في الوصول إلى الأطفال غير المسجلين في المناطق النائية عن طريق تقليل العوائق الجغرافية والمالية[93]. وينبغي لرقمنة تسجيل المواليد أن تُمكِّن الناس من السعي إلى تحقيق حقهم في تسجيل المواليد وإعماله. كما ينبغي أن تعزز النظم القائمة من خلال تحسين وتبسيط

(89) انظر https://www.unicef.org/media/135841/file/Cote-d-Ivoire-2022-COAR.pdf؛ وورقة المعلومات المقدمة من منظمة Child Identity Protection.

(90) ورقة المعلومات المقدمة من الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع.

(91) Sophie Shugg, “Plan International’s birth registration program in Nepal” in Proof of Birth, Melissa Castan and Paula Gerber, eds. (Future Leaders, 2015). وانظر أيضاً ورقة المعلومات المقدمة من مركز كاستان.

(92) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/DPI-Safeguards.pdf.

(93) UNICEF, “Birth registration for every child by 2030”, p. 25.

العمليات وتكامل النظم والدمج التدريجي للوظائف الجديدة. وينبغي أن يتولى الرصد والتقييم في كل مرحلة من المراحل توجيه عمليات التطوير لضمان شمول الجميع والكفاءة والاستدامة[94].

69- وتوفر حقوق الإنسان إطاراً لاستخدام التكنولوجيات الرقمية في تسجيل المواليد، ولا سيما الحق في الخصوصية وعدم التمييز والمساواة والمشاركة وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات والمساءلة. وتوفر مبادئ يسر الوصول والتوافر ويسر التكاليف والقدرة على التكيف والجودة إرشادات واضحة لتصميم النهج الرقمية لتسجيل المواليد. ويجب أن تمتثل القيود التي تفرض على الحقوق المرتبطة بالجهود الرقمية، على سبيل المثال بسبب جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها، لمبادئ الشرعية والمشروعية والضرورة والتناسب. وينبغي للدول بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء تقييمات منتظمة وشاملة للأثر على حقوق الإنسان وتقييمات الأثر على حقوق الطفل عند رقمنة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية[95].

70- وتعد الأطر التشريعية والسياساتية القوية التي تتناول الحماية والأمن الرقميين، بما في ذلك حماية الخصوصية والبيانات المرتكزة على حقوق الإنسان، بالغة الأهمية لضمان سلامة التكنولوجيات الرقمية وشمولها للجميع ولمنع المراقبة غير القانونية أو التعسفية وإساءة استخدام البيانات. كما تعزز هذه الأطر الثقة في التكنولوجيات الرقمية[96]. وتُعد الأطر الفعالة لحماية البيانات وخصوصية البيانات التي تضم آليات إنفاذ جزءاً لا يتجزأ من حماية حقوق الطفل[97]. وبالتالي، من الأساسي ضمان اتساق قوانين ونظم حماية البيانات والخصوصية مع حقوق الإنسان[98]. وينبغي أن تكون هذه الأطر متناسبة وتضمن جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها بطريقة آمنة وقانونية وبعد الحصول على الموافقة المناسبة، وللأغراض والوقت اللازمين فقط[99]. وينبغي أن تكون البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها وتخزينها هي الحد الأدنى الضروري لإثبات الهوية القانونية وألا تتضمن بيانات قد تؤدي إلى تمييز مباشر أو غير مباشر على أي أساس من أسس التمييز المحظورة بموجب قانون حقوق الإنسان[100]. ولا ينبغي تقاسم البيانات واستخدامها إلا وفق الضرورة ووفقاً لضمانات حقوق الإنسان من أجل تجنب المراقبة أو التنميط أو إساءة الاستخدام[101].

71- وتُعد ضمانات خصوصية البيانات وشفافيتها أمراً أساسياً في النظم الرقمية التي تحترم الحقوق. وينبغي للدول كفالة تصميم برامج الهوية الرقمية أو البيومترية وتنفيذها وتشغيلها بعد وضع ضمانات حقوق الإنسان والضمانات التكنولوجية والتنظيمية والقانونية والأخلاقية المناسبة، وبما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان[102]. وتعد آليات الرقابة المستقلة التي لها آليات مساءلة مناسبة والإنفاذ القوي لقوانين حماية البيانات أمرين بالغي الأهمية[103].

(94) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/DPI-Safeguards.pdf.

(95) انظر قرار الجمعية العامة 78/213؛ وA/HRC/48/31؛ وA/HRC/51/17.

(96) A/74/821، الفقرة 25.

(97) انظر A/HRC/46/37؛ ولجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25(2021)، الفقرتان 67 و68.

(98) A/74/821، الفقرة 25.

(99) انظر A/77/196.

(100) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/UNCT_Guidelines.pdf.

(101) ورقة المعلومات المقدمة من الأرجنتين.

(102) قرار الجمعية العامة 213/78، الفقرة 20(د).

(103) A/HRC/39/29، الفقرة 33؛ وورقة المعلومات المقدمة من منظمة سيتيزن لاب.

72- ويجب أن تكون النُظم المرقمنة لتحديد الهوية متوائمة مع عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المبسطة الحالية وتكملها. ويتوقف نجاح الرقمنة على تبسيط العمليات وترشيدها قبل التنفيذ وضمان وجود عملية "محطة واحدة" جيدة التنظيم تعنى بالتسجيل وإصدار الشهادات[104].

73- ويُوصى باتباع نهج تدريجي وهجين للرقمنة لأنه يمكن تكييفه مع كل سياق بعينه. ويجب أن تكون جهود التسجيل الرقمي للمواليد خاصة بكل سياق، مع مراعاة مستوى وصول السكان والحكومة إلى الأدوات الرقمية واستخدامها في كل موقع. فعلى سبيل المثال، في المناطق الحضرية التي لها توصيلية قوية ومعممة بالإنترنت، وكهرباء موثوقة، وموظفون مدربون، يمكن تسجيل المواليد في المناطق الحضرية بالاعتماد على النظم الرقمية إلى حد كبير. أما في المناطق الريفية والنائية، حيث قد تتخلف الرقمنة بشكل أعم، فينبغي الإبقاء على الأنظمة الورقية، مع نظرة طويلة الأجل للرقمنة التدريجية. وينبغي للدول توحيد الأنظمة الرقمية الحالية ووضع خطط شاملة لتوسيع نطاقها قبل مواصلة الرقمنة[105].

74- وينبغي أن تشكل رقمنة تسجيل المواليد جزءاً من عمليات الحكومة الإلكترونية الأوسع نطاقاً التي تقودها الحكومة، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل تمويل رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كلاً من الإعداد الأولي والصيانة المستدامة من خلال الميزانيات الوطنية. وينبغي للدول إعطاء الأولوية للحلول والاتفاقات مفتوحة المصدر التي تضمن قيام نظُم مستدامة وقابلة للتكيف على المدى الطويل، وتجنب أن تصبح الدول معتمدة على مزود واحد لتكنولوجيا محددة. وينبغي لمقدمي الخدمات اتباع ودعم الاستراتيجيات والأولويات الحكومية. ومن الأساسي تحديد الأدوار والمسؤوليات والضمانات الواضحة ضد اختراقات أمن البيانات والوصول غير المأذون به إليها[106] [107].

واو- حالات الطوارئ

75- حيث إن 24 في المائة من سكان العالم يعيشون في سياقات تتسم بالهشاشة و460 مليون طفل في سياقات النزاع[108]، فإن ضمان استمرار تسجيل المواليد في حالات الطوارئ أمر أساسي لحماية حقوق الأطفال. ويحول دمج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع الاستجابة لحالات الطوارئ وغيرها من القطاعات ذات الصلة دون إغفال الأطفال. فعلى سبيل المثال، يواجه حديثو الولادة والأمهات الجديدات تحديات متقاطعة في حالات الطوارئ[109]. ومن شأن اتباع نهج النظم المتكاملة أن يتيح تحديد احتياجاتهم والاستجابة لها في الوقت المطلوب. ويجب أن تكون نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مرنة وقابلة للتكيف تشغيليا في حالات الطوارئ.

(104) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/DPI-Safeguards.pdf.

(105) المرجع نفسه.

(106) انظر https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/Paper/CRVS_Key%20Findings_for_Practitioners.pdf؛ وورقة المعلومات المقدمة من منظمة الوصول الآن.

(107) تتضمن الإرشادات المتعلقة بالرقمنة ذات الصلة بتسجيل المواليد دليل رقمنة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (انظر http://www.crvs-dgb.org/en/)؛ و the Model Governance Framework for Digital Legal Identity Systems of the United Nations Development Programme (انظر https://www.governance4id.org/)، the Universal Digital Public Infrastructure Safeguards Framework (see https://www.dpi-safeguards.org/)؛ و UNICEF "CRVS platforms: key findings for practitioners" (New York, 2023).

(108) Organisation for Economic Co-operation and Development, *States of Fragility 2022* (Paris, 2022), p. 6؛ و UNICEF, "UNICEF humanitarian action for children 2024: overview" (New York 2023), p. 3.

(109) ورقة المعلومات المقدمة من منظمة Child Identity Protection.

76- وينبغي للدول تنفيذ تدابير مؤقتة وطارئة، مثل استحداث وحدات تسجيل متنقلة أو توسيع نطاق الوحدات القائمة منها؛ وتبسيط الإجراءات، بما في ذلك المرونة فيما يتعلق بحضور الوالدين ومتطلبات الإثبات وأنماط التحقق؛ وحفظ السجلات. ومن المهم إصدار شهادات ميلاد مكتوبة بخط اليد ومتسقة مع نموذج موجود يمكن التعرف عليه ودمجه في النظام في مرحلة لاحقة من أجل توفير خدمات غير منقطعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في تسجيل الأطفال في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك من خلال عمليات مبسطة. وينبغي لسلطات التسجيل المدني تقييم هذه التدابير وإضفاء الطابع المؤسسي عليها كجزء من التحسين الشامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل تعزيز قدرة النظام على الصمود تحسباً لما يأتي من حالات طوارئ وأزمات يطول أمدها.

زاي- المساءلة

77- إن مساءلة جميع الجهات صاحبة المصلحة - حكومات وأعمالاً تجارية وشركاء وجهات مانحة - أمر أساسي لدعم حقوق الأطفال في تسجيل ولادتهم والتصدي لأي انتهاكات أو تقصير في الإعمال الكامل لحقوقهم. وتعد الآليات الفعالة للتغذية الراجعة والشكاوى والتعويض[110] حاسمة. وقد وضعت مفوضية حقوق الإنسان إرشادات بشأن تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على شركات التكنولوجيا وبشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الطفل في البيئة الرقمية[111].

سادساً- استنتاجات

78- تسجيل المواليد فور الولادة حق من حقوق الإنسان. وإن القيام بتسجيل الجميع، فور الولادة أو في أقرب وقت ممكن بعدها، وتوفير شهادات الميلاد الأولى مجاناً هما عنصران أساسيان للتمتع بحقوق الطفل وحماية الأطفال والحياة الكريمة. كما أنه عنصر أساسي في الاعتراف به أمام القانون في العديد من الأنظمة المحلية وللحصول على الخدمات الأساسية. وعلى بعد خمس سنوات فقط من موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يزال تسجيل جميع المواليد بعيد المنال بالنسبة للملايين، ولا يفي التقدم المحرز بالمستوى المطلوب لتحقيق تسجيل الجميع بحلول عام 2030.

79- والعوائق التي تحول دون تسجيل جميع المواليد راسخة. وللافتقار إلى نظم شاملة للجميع ومسيرة الوصول ومتاحة، بما يؤدي إلى عدم التسجيل، تأثير مدمر على الأطفال المتضررين قد يستمر طوال حياتهم. والنهج القائم على الحقوق أساسي لتعميم التغطية. ويشجع الاستثمار في نهج قائم على الحقوق في تسجيل المواليد الاندماجَ الاجتماعي ويعد أمراً أساسياً لاقتصادات ومجتمعات قوية وسليمة. ويفضي إنشاء أنظمة تسجيل مواليد مجانية وميسرة الوصول وشاملة للجميع ومحترمة للحقوق إلى بناء مجتمعات يُعترف فيها بكل فرد وتوفر له فيها الحماية.

80- ومع أن التكنولوجيات الرقمية وحدها لا تكفي لمعالجة العوائق المتعددة التي تحول دون تسجيل جميع المواليد أو سد فجوة إصدار الشهادات بشكل كامل، فإنها قد تكون أداة مهمة لتعزيز وتبسيط نظم

(110) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 8. وانظر أيضاً https://www.ohchr.org/en/publications/policy-and-methodological-publications/access-to-remedy-bhr-interpretive-guide.

(111) انظر A/HRC/50/56؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/B-Tech/key-characteristics-business-respect.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/b-tech/B-Tech-Unicef-Briefing.pdf.

تسجيل المواليد. ومن شأن اتباع نهج نُظُم شاملة للجميع وهجينة ومتكاملة، ترتكز على اللامركزية والرقمنة، أن يبرز ويخدم بشكل أفضل حقائق المجتمع المتنوعة والمعقدة ويضمن تسجيل جميع المواليد.

81- ويجب أن تعطي الدول والمجتمع الدولي الأولوية لتسجيل جميع المواليد وينبغي اتخاذ المزيد من التدابير بما يتماشى ورؤية عالم أكثر عدلاً وإنصافاً التي تعهدت بها الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل.

سابعاً- التوصيات

82- يشجع المفوض السامي، إذ يشير إلى أن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يتضمن غاية مخصصة لتوفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030، الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) سنّ وتنفيذ ما يلزم من أطر قانونية وسياساتية، ترتكز على حقوق الطفل وحقوق الإنسان، لوضع نهج شامل قائم على حقوق الطفل من أجل تسجيل جميع المواليد، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية. وينطوي ذلك على اتباع نهج نُظم مستدامة وهجينة ومتكاملة، وعمليات موحدة لتسجيل المواليد وإصدار الشهادات تكون تلقائية وفورية وميسرة الوصول وبسيطة ومجانية، ونظم تسجيل معممة وجيدة الإدارة ولها موارد كافية تتسم بالمرونة وترتكز على الرقمنة واللامركزية بين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والسجلات والوطنية لتحديد الهوية أو سجلات السكان، ونظم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية؛

(ب) تنفيذ نُهج "الخطوة الواحدة، والزيارة الواحدة" التي تسمح بإعلان الولادات وتسجيلها وإصدار شهادات الميلاد فوراً لسد فجوة تسجيل المواليد وإصدار الشهادات؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز في القانون والسياسة والممارسة، وتطوير نظم تسجيل المواليد التي تصل إلى جميع الأطفال، بغض النظر عن عرق الطفل أو والديه أو مقدمي الرعاية له أو لونهم، أو جنسهم، أو نوع الاجتماعي، أو لغتهم، أو دينهم، أو رأيهم السياسي أو غيره من الآراء، أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو وضعهم من حيث الثروة أو الإعاقة أو المولد أو الجنسية أو انعدام الجنسية أو الهجرة أو غير ذلك من الأوضاع؛

(د) ضمان تنظيم حملات توعية منسقة ومستمرة وواسعة النطاق، ولا سيما في أوساط الفئات المهمشة، تركز على أهمية تسجيل المواليد والهوية القانونية، والفوائد القانونية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل، وكيفية التسجيل؛

(هـ) كفالة كون معلومات تسجيل المواليد متاحة للجميع، بما في ذلك في أشكال ملائمة للأطفال؛

(و) ضمان حصول الأطفال وأي شخص آخر تُنتهك حقوق الإنسان المكفولة له نتيجة عدم تسجيل ولادته أو عدم إصدار شهادة ميلاده على سبل انتصاف فعالة وجبر كامل؛

(ز) زيادة تخصيص الموارد واتخاذ إجراءات ملموسة بسبل منها المساعدة والتعاون الدوليان، لدعم قيام نظم مستدامة ومتسقة وهجينة لتسجيل المواليد.

83- ويهيب المفوض السامي بالأعمال التجارية التي توفر أو تشارك في رقمنة التسجيل المدني القيام بما يلي:

(أ) بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان من أجل تحديد آثارها السلبية على حقوق الإنسان ومنع وقوعها والتخفيف من حدتها وبيان كيفية تصديها لها؛

(ب) إرساء عمليات تُمكّن من معالجة أي آثار ضارة بحقوق الإنسان تحدثها أو تسهم فيها.

84- ويوصي المفوض السامي بأن يقوم المجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الدولية، بما يلي:

(أ) مواصلة دعم الدول والدعوة إلى توفير ضمانات حقوق الإنسان في تطوير نظم تسجيل مدني وإحصاءات حيوية شفافة تحترم الحقوق، بما في ذلك عند استخدام التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز جهود بناء القدرات والتعاون، والقيام بتبادل المعارف ودراسات الحالات الإفرادية والممارسات والعمليات من أجل تجسير الفجوة الرقمية.

(ب) بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشكل منهجي عند دعم الدول فيما يتعلق بتسجيل المواليد، بما في ذلك في سياق الرقمنة، عند الاقتضاء، وفقاً لتوجيهات الأمين العام المعنونة "بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لاستخدام التكنولوجيا الرقمية".